

أي إن هذا الرجل الذي أنشأ صانماً أجرته ستون غرشاً في الأسبوع تمكن باجتهاده ومواظبته من استنباط وسائل جديدة في التصدير الشعبي لجمع ثروة وافرة أنفق منها إلى بداءة سنتنا هذه فيما يصره ويشيد أبناء وطنه أكثر من ٣٨ مليون ريال (أو نحو ثمانية ملايين من الجنيهات)

هذا رجل من الرجال المصاميين العظام الذي جمعوا الثروة فيما يفيد الناس ثم أنفقوها فيما يفيد الناس وبهم ارتقت الولايات المتحدة الأميركية وسبقت مالك الأرض

محمد علي الكبير والخلافة

سأتناول اليوم نقطة سياسية في تاريخ محمد علي جذيرة بالبحث والأيدج في هذه الأيام التي كثر فيها الكلام بشأن الخلافة . ولا أريد التعرض في مقالي لموضوع الخلافة نفسه . إنما جل رغبتي إصلاح خطأ منتشر في شأن نيات محمد علي نحو مركز الخلافة العثمانية فأقول :

أخذ سلاطين بني عثمان لقب الخلافة في القرن السادس عشر بعد ميلاد وقررتهم أكثرية العالم الإسلامي على ذلك بسبب ما أحرزوه الأتراك من الانتصارات الباهرة في ميادين القتال شرقاً وغرباً وما فتحوه من الأقاليم الغنية الواسعة بما في ذلك الأراضي المقدسة وما أحيوه من روح إسلامية حربية كانت قد ضعفت منذ انتهاء الحروب الصليبية . ولكن ما جاء النصف الأخير من القرن الثامن عشر حتى بدأت الدولة تتدهور لاضطراب داخلية من جهة وإظهار جارات لها طامعات في ملكها من جهة أخرى . فالتفت الدولة الحربية أن تهزم في ميادين القتال أمام أعدائها فضعف نفوذها الأدبي ولم تقو على كبح جماح الثائرين من رعاياها . وما جاء عام ١٨٣٢ حتى فقدت معظم بلاد البلقان وكريد والجزائر ومصر وسوريا وبلاد العرب . فلا غرابة إذن أن يحفظ التاريخ في سجلات سنة ١٨٣٣ مشروعات عربية تنبئ بقرب زوال الخلافة العثمانية وانتقال أمرها إلى يد من هو أقوى سلطاناً وأشد سلطاناً — وهو محمد علي

والحقيقة أنه لو أراد محمد علي قلب حكومة الخلافة إذ ذاك لما تعذر عليه ذلك . ألم يكن له من شدة السلطان والقوة ما برشحه لمنصب الخلافة فضلاً عن

مواعيد وحببة الشعب له؟ ألم يكن هو الذي خُص المدين المقدسة من ايدي الوهابيين وفتح طريق الحج الى بيت الله حتى لميجت بذكره السنة المؤمنين في انحاء العالم الاسلامي؟ أو لم يكن هو الحاكم المتصرف في دولة عربية واسعة النطاق تمتد من كريد الى الخليج الفارسي ومن جبال الطوروس الى اعالي النيل الابيض؟ ألم يكن صاحب الجيوش والاصاطيل المنظمة الظاهرة؟ أو لم تقمع جيوشه ثورة الاغريق ثم استولت على سوريا وهزمت جيوش السلطان في اكثر من موقعة؟ زحفت كتابته داخل الاناضول حتى وقفت عند « كوتاهية » ومنها هددت القسطنطينية مقر الخلافة نفسها

ولكننا على الرغم من كل هذا نمحط كثيرأ ونركب من الشطط في تصوير سياسة محمد علي اذا عزونا اليه ارادة انتزاع الخلافة من العثمانيين . فمثل هذا الامل لم يدخل في حدود منهجه السياسي العملي . لقد كان لمحمد علي من النظر السياسي الصائب ما جعله يحافظ على علاقاته الرسمية بالدولة العثمانية ضماناً لحياته املاكه الواسعة التي فتحها والتي لم تكن في الحقيقة الا جزءا من الدولة العثمانية التي ما تثبت الدول تملن لزوم حفظ كيانها واستقلالها . لقد انتفع محمد علي ايما انتفاع من مركزه داخل الدولة اذ اخذ بواصل سياسة الفتح والاستعمار لمصلحته الخاصة تحت ستار من الاخلاص والولاء للسلطان

ان محمد علي لم ينس قط منشأه وما هو مدين به للسلطان الذي منه استمد حقوقه وقوته . ولم يجهل قط مبلغ تمكك الاتراك باسرة آل عثمان على عرش الخلافة اذ مهما يكن من شأن الاتراك في منازعاتهم وخلع سلاطينهم وتنصيبهم فمن المحقق انهم لم يحاولوا يوماً تغيير الاسرة الحاكمة

كل هذه الاعتبارات جعلت محمد علي يضع حداً لمقاصده وتصميماته فلم يقذف بنفسه في مشروع عالمي كالخلافة فحكمه التقاليد التاريخية قبل كل شيء . ولم يكن نصيبه من الارث التاريخي حينذاك شيئاً مذكوراً . واننا اذا تتبعنا خطواته واسترشدنا بمخططاته التي سار على منهاجها تبين لنا ان الغرض الذي كان يعمل له هو تثبيت اقدامه واسترته من بعده في حكم مصر وما يتبعها من الاراضي على اساس معاهدة دولية صريحة . وانه كان كبير الامل متى بلغ هذه الامة ان تعجد الدولة

الشامية من قوته وفؤده واستدارته خير نصير لها والأم الشرقية الإسلامية
بصفة عامة

ان البحث الدقيق فيها كتب عن محمد علي من مصادر اصلية لم يدلنا على انه طمح
 يوماً الى انشاء خلافة جديدة . ولقد ارادت الحكومة الانجليزية ان تستوثق من نياته
 نحو الخلافة فطلبت الى معتمدها في مصر الكولونيل كاميل (١٨٢٣ — ١٨٣٩)
 ان ينقب في سجلات القنصلية رجاء العثور على ما يثبت ادانة محمد علي فيبحث ولكن
 على غير جدوى وكتب يشفي الخبر نفيًا بآثاء (سجلات وزارة الخارجية الانجليزية
 من كاميل الى بامستون اكتوبر سنة ١٨٣٨ « سرّي »)

وكل ما في الأمر انه في اثناء ازمة ١٨٣٢ — ١٨٣٣ لما نشبت الحرب الشامية
 الأولى بين محمد علي والسلطان محمود الثاني تبادل الطرفان قرارات تدل على شدة
 التحامل والتسرع ولا يمكن ان يؤبه لها لانها صدرت في احوال استثنائية موقفة .
 من ذلك ان السلطان اصدر قراراً بعزل محمد علي وابنه ابراهيم وطردهما خارج
 القانون فجاب محمد علي على ذلك بان امر شريف مكة باصدار فتوى دينية ضد
 الخليفة الاعظم على لسق ما كان يجري في اوربا في المصور الوسطى بين الملوك
 والبابوات . ولقد بدا لمحمد علي حينذاك ان يظهر في مصر عظم المستقبل وبلغ به
 السخط على الباب العالي ان صرح لبعض ممثلي الدول انه يؤدّ خلع السلطان واجلاس
 ابنه الصغير (ابن السلطان) على عرش الخلافة فيكون هو صاحب الوصاية والقوة
 المحركة للخليفة القاصر . وهذا منتهى ما وصل اليه تطرف محمد علي الفكري اثناء
 الازمة العصبية التي هزت عرش الخلافة هزاً

ولو كان محمد علي يطمح حقاً في الخلافة لانهز فرصة انتصاره الحاسمة
 ولامر جيوشه بالزحف على القسطنطينية من غير تردد وما كان اصلحها فرصة له
 فان انجلترا وفرنسا كانتا تساعدانه بلا شك ضد اية حركة عدائية من جانب روسيا
 او النمسا اوها ماً

ولكن محمد علي لم يتحرك ضد القسطنطينية بل ارسل اوامره الى ابنه ابراهيم
 بالوقوف عند « كوناية » حتى نجاب مطالبة التي قصرها على حكم سوريا واطنه
 عدا الاقاليم التي كانت في يده قبل الحرب . وان كل ما بدا من محمد علي اثناء هذه

اللازمة من الحذر وضبط النفس والاعتدال لبرهاناً قوياً على سلامة نيته نحو الخلافة العثمانية



وهناك عامل آخر لا بد من حسابه عند البحث في هذا الموضوع وهو رأي دول أوروبا فيما لو تمكن محمد علي من انتزاع الخلافة من يد العثمانيين . وليس هذا من الفروض التاريخية التي لا يجوز البحث فيها فليس نية شك أن هذه المسألة طرحت فعلاً على بساط البحث والمناقشة بين الدول عقب أزمة ١٨٣٣ . وكان الرأي الذي اتفقت عليه الدول آنذاك أنه يجب المحافظة على كيان الدولة العثمانية وخاصة في أوروبا ضماناً للسلام والصفاء بين الدول

غير أنه كان لكل دولة تبع هواها ومراميها تفسير خاص لهذا المبدأ . فالروسيا مثلاً كانت تريد أن تبقى الدولة كما كانت ضعيفة تحت رحمة القيصر ورهن ارادته . وما كانت الروسية تعضد نصرأناهاضاً كمحمد علي إلا إذا كانت بمجهوداته مسلطة ضد الدولة خارج بحر مرمرة . فقد كتب الكونت « نيلود » رئيس حكومة روسيا في ذلك الوقت إلى المندوب الروسي في القسطنطينية يقول « يجب أن لا يصل محمد علي إلى القسطنطينية ويقلب نظام الحكم فيها . فقل هذا العمل لا يتفق مع مصالح حكومة القيصر وأغراضها . فإن محمد علي إذا وطد ملكه في الاستانة كان منه حصن منيع وقوة لا يستهان بها أمام روسيا بدلاً من جار ضعيف مهزوم » (البسفور والدرديل : لفرمانو ص ٢٩)

أما فرنسا فكانت سياستها ذات وجهين فبينما تراها منجذبة نحو محمد علي عاملة على رفع شأنه إذ هي من جهة أخرى تؤكد الباب العالي صدق ولائها القديم وتصميمها على الوقوف في وجه الروس ومنعها من تنفيذ أغراضها في الدولة

أما إنجلترا فأنها لم تكن تود أن ترى محمد علي عتبة في طريقها إلى الهند اعني طريق السويس وطريق الفرات . ولكنها إذا خبرت بينه وبين روسيا فضلت محمد علي فبعض الشراؤون من بعض . ولهذا السبب تضامنت مع فرنسا في حمل السلطان على إجابة مطالب محمد علي سنة ١٨٣٣ . ولهذا السبب أيضاً أدلى بامرستون وزير خارجية إنجلترا لسفيره في القسطنطينية بتصريح مهم قال فيه « إذا اضطرونا

يوماً أن تختار أحد امرين إما استيلاء محمد علي على القسطنطينية أو جعلها تحت نفوذ روسيا فلا يكون في وسعنا إلا أن نختار الأمر الأول (سجلات وزارة الخارجية من بامرسون إلى بنسني ٦ ديسمبر سنة ١٨٣٣) هذا تصريح نزل نزل الصاعقة على روسيا والنمسا — تصريح لم يفه الوزير الإنجليزي مثله في جانب محمد علي - وبلغ من خوف مترنخ الوزير النمساوي أنه كتب على أثر ذلك برجو بامرسون أن يحفظ تصريحه طوي الكتمان مخافة أن يصل إلى علم الباشا فيشجعه على تجديد النداء للسلطان. وأراد الوزير الإنجليزي أن يوضح الأمر جلياً للروسيا فكتب إلى سفيره بيترسبورج يقول « ولو أنه لا يوافق الحكومة الروسية أن ترى محمد علي على رأس الدولة العلية لأنها تخشى همة ولساطة فانت إنجلترا ترى أنه خير لأوروبا ومعالجتها أن يحكم الدولة حاكم قوي مستقل من أن يكون السلطان آلة في يد روسيا نحر كما كيف شاءت » (من بامرسون ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤)

ولما انتهت الحرب الشامية الثانية بين محمد علي والسلطان سنة ١٨٣٩ صرح بامرسون لسفير فرنسا في إنجلترا « بأنه كان يود من صميم قواذير أن يرى محمد علي حتى في منصب الخلافة لو أن له من الحاصل وحوله من التقايد ما يضمن بقاء الدولة وعماسكها في المستقبل » (مذكرات جينرو الجزء الرابع)

أما النمسا فإنها ارتبطت في سياستها مع روسيا واتفقتا على العمل معاً ضد امتداد نفوذ محمد علي في أوروبا

هذه خلاصة آراء الدولة العظمى بشأن محمد علي والخلافة — وكلها تؤيد ما ذهبنا إليه وهو في حين أنه كان من المستطاع أن يقلب محمد علي حكومة الخلافة العثمانية ويلقي في سبيل ذلك تعضيد بعض الدول فإنه كأمير مسلم عثماني صميم طائفاً رأساً أمام سربر الخلافة العظمى فلم يمسها بسوء وظل إلى النهاية يقدر مقام الخلافة ويصل فقط على تثبيت حكمه وأمرته في مصر وما يتبعها من الأقاليم حتى تحقق جل أمانيه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وهي أساس استقلالنا اليوم أمام الدول

محمد رفعت

مدرس التاريخ بمدرسة المعلمين العليا